جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مجموعة محاضرات مقياس الاقتصاد السياسي
الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى حقوق جذع مشترك
- المجموعة أ (A) والمجموعة ب (B)-

(الفصل الثاني: ظاهرة المشكلة الاقتصادية ومعالجتها في علم الاقتصاد)

تمهيد

لاشك أن خلاصة التعاريف التي تطرقت إلى علم الاقتصاد قد وقفت عند الحقيقة التالية: علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني (سلوك وتصرفات الأفراد) بين غايات غير محدودة ووسائل إشباع (إمكانات) نادرة وذات استعمالات متعددة وهذا هو جوهرة المشكلة في علم الاقتصاد.

1- مفهوم المشكلة الاقتصادية: يهتم علم الاقتصاد أساسا بمعالجة المشكلة الاقتصادية وليس حلها نظرا لاستحالة ذلك، ذلك أن حاجات البشر قد تغيرت وتعقدت في حين أن الموارد القادرة على إشباع تلك الحاجات لازالت غير قادرة على مجاراة تلك الحاجات.

تتمثل المشكلة الاقتصادية ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي تضل محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية لها التي تتميز بالتعدد والتجدد والتباين باستمرار. ترجع المشكلة الاقتصادية بالأساس إلى تعدد حاجات الإنسان في ظل عجز الموارد المتاحة عن إشباع تلك الحاجات التي تتميز بالدورية والتعدد والتجدد أو التغير، وبأنها لا نهائية.

2- خصائص المشكلة الاقتصادية:

2-1- الحاجات متعددة ومتجددة: الحاجة هي شعور أو رغبة معنوية غير حسية بالنقص والحرمان تدفع صاحبها إلى البحث عن وسيلة لإشباع ذلك الحرمان أو النقص تختلف الحاجة من إنسان لآخر تبعا للمنفعة التي تتحقق من استهلاك السلع والخدمات، حيث تكون هناك حاجات ملحة تتحقق من وراء إشباعها منفعة كبيرة؛ كالمأكل والمشرب والملبس، ومنافع اقل إلحاحا، ما يدفع كل إنسان إلى ترتيب الحاجات على حسب أهميتها. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم الحاجات إلى حاجات أولية (ضرورية) وحاجات ثانوية، حاجات فردية وأخرى جماعية، وحاجات لامتناهية متجددة.

2-2- ندرة الموارد النسبية: يقصد بالندرة بمعناها النسبي أن الموارد المختلفة التي تسهم في إنتاج أي سلعة تشبع رغبة إنسانية معينة توجد بكميات محدودة في المجتمع. وبذلك، فإن ندرة السلع ترجع إلى ندرة الموارد الاقتصادية التي تسهم في إنتاج هذه السلع. تتباين ندرة الموارد الاقتصادية من مجتمع إلى آخر، كما أنها تتباين من مرحلة تنموية إلى أخرى، فما يكون نادرا في مجتمع مقارنة بكثافة سكان ذلك المجتمع (الأرض الزراعية في الهند) لا يعد نادرا في مجتمع آخر وفق أحد المعايير (كالأرض الزراعية في كندا). وهكذا، نجد أن التباين في مسالة الندرة تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة اقتصادية إلى أخرى.

2-3- الاختيار: تمثل الخاصية الثانية للمشكلة الاقتصادية في توزيع الموارد الاقتصادية النادرة نسبيا بين الحاجات والرغبات المتعددة. تعد مسالة التوزيع غاية في الصعوبة، حيث تتطلب تحديد الرغبات التي يتطلب إشباعها وأي منها سيتم التضحية بها والتخلي عن إشباعها ولو مؤقتا. على سبيل المثال، تعد الموارد الاقتصادية لصناعة العلف الحيواني نادرة في بلد زراعي، وتصبح المشكلة الاقتصادية في هذه الحالة وفي إطار الندرة لتلك الموارد تتطلب الإجابة على الأسئلة التالية: ماذا ننتج (ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها وبأي كميات)، كيف ننتج (ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى التي يتم بها إنتاج سلعة أو خدمة معينة)، لمن ننتج (كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أصحاب الموارد الاقتصادية التي ساهمت في إنتاجها على أفراد المجتمع)، ما مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية (هل الإنتاج كاف)، هل أن موارد المجتمع موظفة بكاملها، أم يوجد بعضها عاطلا، كيف يتم الاختيار بين مختلف الصناعات؟

2-4- السلع والخدمات: تعد السلع والخدمات وسائل إشباع الحاجات، حيث يتطلب إنتاجها صراعا متواصلا مع الطبيعة للبحث عن الموارد وتطويعها باستخدام مزيج معين من العمل ورأس المال والأرض والتنظيم لتحويلها من شكلها البدائي إلى أشكال أخرى مصنعة (الإنتاج) تستطيع إشباع الحاجات.

لإشباع الحاجات الإنسانية، يتوجب الدخول في عملية إنتاج لتوفير منتجات من السلع والخدمات تخلق المنفعة، حيث أن السلع تتمتع بمجموعة خصائص:

- قدرتها على إشباع الحاجات الإنسانية.

- وجودها بكميات محدودة نسبيا (نادرة).
- إمكانية حيازتها والانتفاع بها.
- امتلاكها قيمة تبادلية أو ذاتية.
- قابليتها للاستخدام على أوجه إنتاج مختلفة.
- قابليتها للإحلال محل بعضها في حدود معينة.

3- **أنماط معالجة المشكلة الاقتصادية**: أعطى الباحثين أهمية بالغة لمعالجة المشكلة الاقتصادية، حيث اختلفت الحلول المقترحة لمعالجة المشكلة الاقتصادية على مرور الزمن، وذلك باختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

- حلول النظام الرأسمالي: جاءت بعض الحلول في إطار الدفاع عن النظام الرأسمالي بترك ميكانيزمات السوق وجهاز الأثمان تعمل بحرية دونما تدخل خارجي من الحكومات، حيث تعمل قوى الطلب والعرض في السوق على توزيع الموارد على الاستخدامات وتحقيق التوازن وتحديد الثمن العادل الذي يلبي رغبات كلا من المستهلكين (الطلب) والمنتجين (العرض).
- حلول النظام الاشتراكي: على نقيض النظام الرأسمالي، نادى مؤيدو النظام الاشتراكي بضرورة التخلي عن الحرية المطلقة بتبني التخطيط كنمط إدارة للاقتصاد وتوجيه الأسواق لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع، فالدولة وما تمتلكه من موارد الثروة وسائل الإنتاج تقوم بوضع خطة قومية تحدد فيها أولويات المجتمع ومن ثم توزيع موارد المجتمع يتلاءم مع تلك الأولويات، من خلال تحديد السلع والخدمات التي يتوجب إنتاجها كما ونوعا، نوع اسلون الإنتاج الذي يحدد كيفية استخدام وسائل الإنتاج، وكيفية توزيع الناتج .